

الدولة والمجتمع المدني العربي إشكالية المفهوم والعلاقة

شرفي محمد رضا¹، د.بوزيدي الهواري²،

مخبر تطور الثقافة و السياسة و هران نموذجاً جامعة وهران 2،¹

.reda.cherifi2016@gmail.com

مخبر تطور الثقافة و السياسة و هران نموذجاً جامعة وهران 2،²

.dep.socio.oran@gmail.com

تاريخ الإرسال: 20 / 10 / 2022 ؛ تاريخ القبول: 26 / 11 / 2022

The state and Arab civil society: the problematic of concept and relationship

Abstract The literature of the field of social sciences has known complex and radical developments that touched upon the reference origins on which the various sociopolitical phenomena were based. Theoretical and methodological frameworks that take the issue of the state and civil society as a key area in its approach. Which if it had a role in establishing the foundations of different and multiple cognitive models that revealed major problems in defining concepts as well as the epistemological frameworks of the concepts of the state and civil society in Arab thought.

As the two concepts were built through perceptions expressed by different schools of thought, the interest was focused on knowing the history of the two concepts, defining their cognitive and ideological foundations, knowing the semantic developments they witnessed, and stopping at the theoretical stakes, ideological uses and contemporary horizons that made them more important. In light of the major changes and

transformations that the Arab world has witnessed in the past few years.

Keywords: the state ; civil society ; Arab thought ; concepts ; epistemological framework .

الملخص:

عرفت أدبيات حقل العلوم الإجتماعية تطورات مركبة وجذرية مست الأصول المرجعية التي كانت تقوم عليها مختلف الظواهر السوسيوسياسية، فالدولة والمجتمع المدني مثلتا وحدتين أساسيتين في التحليل ومحورين أصيلين في البحث شهدت جملة من التحولات المعرفية الإبيستمولوجية التي دفعت نحو ضرورة التكيف المنهجي معها بالشكل الذي تبلورت معه أطر نظرية ومنهجية تتخذ من مسألة الدولة والمجتمع المدني مجالاً أساسياً في إقترابها .

الأمر الذي كان لو دور في ترسيخ أسس لنماذج معرفية متباينة ومتعددة أبانت عن إشكاليات كبرى في تحديد المفاهيم وكذا الأطر الإبيستمولوجية لمفهومي الدولة والمجتمع المدني في الفكر العربي.

حيث أن إنباء المفهومين تم عبر تصورات عبرت عنها مدارس فكرية مختلفة من هنا كان الاهتمام منصبا على معرفة تاريخية المفهومين وتحديد مرتكزاتهم المعرفية والأيدولوجية ومعرفة التطورات الدلالية التي شهدتها، والتوقف عند الرهانات النظرية والتوظيفات الأيدولوجية والآفاق المعاصرة التي أكسبتهم المزيد من الأهمية على ضوء التغيرات و التحولات الكبرى التي شهدتها العالم العربي في السنوات القليلة الماضية.

الكلمات المفتاحية: الدولة ؛ المجتمع المدني ؛ الفكر العربي ؛ المفاهيم ؛
الإطار الإستمولوجي.

مقدمة:

إن المفهوم في علوم الاجتماعيات ليس معطى طبيعى ، قابل للإسقاط في أي تشكيلة اجتماعية كانت ، إنما يحمل بصمات الواقع الذي أنتج فيه ، لأن صياغته تتم في إطار محاولات التي يبذلها المنشغلون بالحقل السوسيولوجي و السياسي للإجابة عن التساؤلات والإشكالات التي يطرحها ذلك الواقع بالذات ، لذلك يأتي المفهوم مشحونا بمحاولات ذلك السياق .هذا الارتباط العضوي مع الواقع يجعل (المفهوم) ذو صلاحية ومدى إستعمال زمني و مكاني محددين.

لذلك على المستوى الإستمولوجي هناك رفض لفكرة وجود مفهوم (قالب) قابل للإسقاط والإنتاج والتفاعل المباشر مع سياقات سوسيولوجية أخرى ، وصالح للاستعمال كأداة تحليلية توظف لقراءة تشكيلات اجتماعية غير ذلك التي أنتج فيها.

هذا ما يجعل مفهومي الدولة و المجتمع المدني يختلف من سياقه الغربي إلى سياقه العربي باختلاف تشكيلاته الاجتماعية وكذا إستعماله الإستمولوجية و تأثيراته المباشرة على طبيعة العلاقة بينهما في الواقع العربي ، و من كل ما سبق نطرح الإشكال التالي : فيما تتجلى أهم الاختلافات الإستمولوجية ما بين هذه المفاهيم في سياقها الغربي و العربي ؟ وكيف يمكن تحديد واقع العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني

كتجلى واضح للإختلافات الإبستمولوجية للواقع الإجتماعي
للمصطلحين في العالم العربي ؟

الدولة العربية كمفهوم إشكالي: أزمة دلالات المصطلح:

لقد اقتحم مفهوم الدولة المجال السياسي العربي بصفته منتجاً
مستورداً، قدام في جزء كبير منه نتيجة الضغط الاستعماري وفي جزئه
الأخير تحت تأثير المحاكاة والتقليد.

فمفهوم الدولة في الحالة العربية هو مفهوم وليد معادلة تركيبية،
يتحدد طرفيها، بوجود هذه الدولة الذي كان الفضل فيه للاستعمار
الذي فرض شكل الدولة على هذه المجالات السياسية، وذلك باعتبارها
الوحدة الأساسية للنظام الدولي من جهة وبقدرتها هي ذاتها على البقاء
والاستمرار من خلال اعتمادها على منهج المحاكاة والتقليد لنمط الدولة
الموجود في الغرب من جهة أخرى، ولقد شرع الاهتمام بالدولة و
بأدوارها الاجتماعية والاقتصادية بالنمو في أوساط المفكرين العرب
حديثاً وذلك في الثمانينات من القرن العشرين، وكانت الدولة قد
ظهرت في العالم العربي في وقت لم يكن فيه المفكرون العرب يبدون فيه
اهتماماً حقيقياً بتطورها، فقد كان أغلبهم مشغولاً إما بمفهوم (الأمة
الإسلامية)، أو مفهوم (القومية العربية، ولم يكن يشغلهم مفهوم) الدولة
القطرية الإقليمية أو الوطنية بحد ذاتهما. وباستثناء حالات جزئية قليلة،
فإن (الدولة) مفهوماً ومؤسسة كانت مدخلاً متأخراً في المجال السياسي
العربي، ومع ذلك فإن معظم أقطار هذا المجال قد نجحت في الحفاظ على

دولها المؤسسة حديثا، وذلك على الرغم من التناقضات التي انطوت عليها، كونها مفهوما مستوردا وليس وليد المجتمع، ليتوسع مفهوم الدولة على نحو واسع واستثنائي من حيث حجمها ومداهما الوظيفي منذ البدايات الأولى لاستقلالها ومن ثم لميلادها بمفهومها الحديث

أولا: الدلالات اللغوية والاصطلاحية لمفهوم الدولة في المجال

السياسي العربي

تعود الدولة في اللغة العربية إلى الجذر (دال) فهي مشتقة من الفعل دال، يدول بمعنى تغلب وتعاقب وتبدل يقول في ذلك ابن منظور الدولة والدولة: العقبة في المال ؛ والحرب سواء فيها دُولٌ ودِوْلٌ ويقول الدولة بالفتح في الحرب، أن تدال إحدى الفئتين على الأخرى ، ويقال كانت لنا عليهم الدولة، وبالضم في المال، يقال صار الفيء دُولَةً بينهم يتداولونه مرة لهذا ومرة لهذا (جمال الدين بن مكرم بن منظور ، 1965: 320) ، يوحي التحليل اللغوي في العربية أن الدولة لا تخرج عن معنيين شائعين: أحدهما أن الدولة مرتبطة بالتبدل والتغير، والآخر بالقهر والغلبة.

هكذا ستتأثر نظرة الفكر الإسلامي إلى الدولة بوصفها ظاهرة سياسية متبدلة ومتغيرة، حتى أن عبد الرحمن ابن خلدون لا يجد حرجا أن يحدد للدولة عمرا طبيعيا كالأشخاص تماما، يدوم بالمتوسط ثلاثة أجيال، حيث أن الدولة عند ابن خلدون حسب محمد الجابري " يمكن القول بصفة عامة أن ذهن ابن خلدون ينصرف عند بيان نشأة الدول و

مراحل تطورها، إلى الدولة (الكلية العامة)، أي تلك الدولة التي تتعاقب فيها الملوك واجدا بعد واحد، في مدة طويلة، قائمين على ذلك بعصبية النسب و الولاء، فهو يبحث في تطور الدولة في المكان (الدولة العامة)، وفي الزمان (الدولة الكلية) . (محمد عابد الجابري ، 1994: 212)

وهكذا يعتقد غليون بأن تفسير بعض مشاكل الدولة العربية الحديثة، وما تعانيه من ضعف في بنيتها المؤسسية وإرجاعها إلى مفردة الدولة إلى مصدرها المعجمي وهو دال أي تغير ، ويستنتج من ذلك سلوكا عاما لا تاريخيا ثابتا للعرب في علاقتهم بالدولة وهو النظر إليها كتغير وليس كثبات، ويكشف بالتالي سبب غياب مفهوم المؤسسة وجودها معا في ممارسة السلطة (برهان غليون: ، 2003: 114)

وتفيد المقارنة اللغوية بين مفهوم الدولة من الناحية اللغوية في اللغة العربية في مقابل اللغة الغربية الإنجليزية، اللاتينية بالملاحظات التالية:

أ- مفهوم الدولة في الاصطلاح العربي التقليدي المقتصر على معنى السلطة السياسية الزمنية لجماعة ما

المعرضة دوما للتغير والانقلاب و التحول لتحل محلها دولة

أخرى وذلك بعكس المفهوم الثاني:

ب- المفهوم الغربي للدولة الذي يميل إلى الجانب الكياني و

المؤسسي الدائم والثابت، وهو معنى ثابت في الفكر السياسي الغربي سواء التقليدي أو الحديث.

فالدولة في المفهوم العربي لغة مشتق من فعل متحرك و متنقل (دال) الذي يفيد التحول والتبدل و التداول من حال إلى حال، وليست حالة ثابتة كما في المعنى الغربي الأوروبي وجذره اللغوي اللاتيني static- State

فمصطلح State مستمد من الأصل اللاتيني status و فعله stare الذي يقابله بالإنجليزية فعل to stand بمعنى يقف ويصعد وينتصب ويكون في موقف معين أو وضع معين ويظل قائما أو ساري المفعول كما جاء في معانيه المعجمية الغربية، وذلك على العكس من فعل دال يدول دولة في اللغة العربية بمعنى التحول والزوال.

ثانيا: الطابع التركيبي لمفهوم الدولة في المجال السياسي العربي:

إن جزء كبير من الوضع المتأزم للدولة في الحالة العربية عائد بالأساس إلى الفقر المعرفي العربي إلى المعنى الحقيقي لمفهوم الدولة، وعدم تشيع الوعي العربي هذه المعاني ضمن أدبيات الفكر الحديث والمعاصر الذي أصبحت الدولة ضمنه تتلخص في المعنى المجرد و الرمزي و الشعوري الذي يكرس في نفوس مواطنيها، وإن عدم إنتشار الوعي العربي بهذه المعاني المفهوم هو ما يدفع نحو عدم التمييز بينها وبين السلطة والنظام السياسي، ويعتبر هذا الأمر خطير ليس فقط من الناحية النظرية والمعرفية، وإنما على صعيد النتائج والتبعات من الناحية الواقعية أيضا، فقد قاد صعوبة التمييز بين مفهوم الدولة، ومفهوم السلطة، النخب الحاكمة في الحالة العربية إلى احتكار الدولة

وكانها مجرد سلطة سياسية ، المفهوم الدولة بحاجة إلى تأهيل وإعمار عربيا (عادل مجاهد الشرحي وآخرون ، 2011: 30)

وقد كانت النتيجة السلبية الأثقل لهذا التوحد بين المفاهيم الدولة، السلطة السياسية على الواقع السياسي للمجتمعات العربية أن صعبت من عمليات الإصلاح، ذلك أن مسار الإصلاح وتوجهه أصبح غير محدد، ولقد أثبت الاحتجاجات الحراك السياسي الاجتماعي التي حدثت في معظم الدول العربية هذه الأطروحات بحيث أن شعارات إسقاط النظام كادت تنتهي بإسقاط الدول في حد ذاتها، وهو ما يناقض الدروس المستفادة من تجارب الانتقال الديمقراطي التي لم تثبت في كافة حالاتها أن إسقاط النظام أو الإطاحة به تعني حل مؤسسة الجيش وإنهاء الدستور وعزل غالبية المجتمع من العمل السياسي، كما أثبتت هذه الاحتجاجات الطابع الصفري للعبة السياسية في المجال السياسي العربي، أي أن الذي يفوز بالسلطة يفوز بكل شيء ، والذي يخسرها يخسر كل شيء ، وفي هذا نفي لإمكانية تأسيس الممارسة السياسية في المجال السياسي العربي على فكرة التعددية، والإثبات الآخر متعلق بكوننا غير قادرين عربيا في الخطاب السياسي الجديد، أن نميز حدود الفصل بين الدولة والنظام السياسي والمجتمع، بين السياسة والدين و الاقتصاد، وكل هذه المعطيات تؤكد عدم إنفصال النشاط السياسي بمجاله المستقل عن النشاط الاجتماعي،

والنشاط الاقتصادي بل وحتى النشاط الدين، وهذا ما يفرض الكثير من المحاذير عند التفكير في عمليات الإصلاح والتغيير.

بجيث تعاضمت الصعوبات المتعلقة بترسيخ الديمقراطية و

الخروج من المراحل الانتقالية والسبب في ذلك هو:

1- عدم نضج مفهوم استقلالية وحيادية الدولة عن السلطة والنظام السياسي.

2- عدم انفصال المواطنين عن بنياتهم الما قبل سياسية التي

ساهمت في تشكيل ثقافتهم السياسية.

وهي الطروحات التي تتأكد أيضا من الناحية الإيتيمولوجية إذ

يقال غالبا أن مفردة الدولة لها مدلولات متناقضان بين اللغة العربية و

اللاتينية، إذ يلاحظ العلماء المختصين في هذا الحال أن الأصول

اللغوية الدقيقة لكلمة دولة في اللغات العربية (State) وكلمة دولة في

اللغة العربية (Dawla) تنطوي على معنيين مختلفين و يصلان إلى حد

التناقض ذلك أنه يعني :

الاستقرار والاستمرارية والثبات في اللغة الغربية الأوروبية، في

مقابل التقلب في السلطة وحظوظ امتلاكها وفقدانها في اللغة العربية

(نزبه الأيوبي ، 2010: 117)

السياقات الإبتيمولوجية للمجتمع المدني العربي

ابتداء إن ظاهرة المجتمع المدني ظاهرة نسبية ، وهي ليست حكرا

على الغرب الرأسمالي، مثل غيرها من الظواهر والمفاهيم الإنسانية

الأخرى. فهذه الظاهرة عرفتها خبرات مجتمعات ودول عديدة ، لكن الفارق يكمن في درجة نضج المجتمع المدني وتبلوره في الحالتين. من جهة أخرى، فإنه من المتصور وفي ضوء خصوصية واقع المجتمعات فرز مكونات وأشكال متميزة نوعا ما، وذلك بحكم تفاعلاتها ودينامياتها الخاصة، فضلا عن الأطوار الحضارية التي تعيشها، والتي تفرض إبداع تكوينات قد لا تتخذ الأبنية والهياكل نفسها. ومثال ذلك، أن ما يوازي مفهوم المجتمع المدني الحديث، من حيث دلالة استقلالية المجتمع عن الدولة عبر مؤسسات ومنظمات مستقلة أو شبه مستقلة أو وسطية، هو ما يمكن أن نسميه اصطلاحاً «المجتمع الأهلي» في التاريخ الاجتماعي والسياسي العربي (الصبيحي أحمد شكر ، 2000: 28).

وهنا يجدر الاستدراك حيال المقارنة بين المجتمع المدني الحديث والمجتمع الأهلي التقليدي، بالتنبيه على أن هذه المقارنة لا تحمل معنى الاستبدال أو المفاضلة بين مؤسسات المجتمع المدني الحديث ومؤسسات المجتمع الأهلي القديم. فالتاريخ صيرورة وتحولات، والثابت فيه ليس أديا أو أزليا، وإنما هو معقول ومتمثل أو متخيل في أطر الزمان والمكان، أي أن ثمة صورة للماضي تتجدد في الحاضر. وهذه الصورة تتبدل في وظيفتها الاجتماعية والسياسية من مرحلة إلى مرحلة. فالعصبية المقترنة بالدعوة التي سبق أن شكلت وفق تحليل ابن خلدون، محرك التاريخ العربي، وركيزة العمل السياسي، ومنشأ قيام الدول فيه، حملت في الماضي، ولا سيما في بدايات التاريخ العربي،

صورة التوحد القائم على الولاء أو الاستتباع في إطار الأمة الواسعة. أما في الحاضر، فإنها تحمل في إطار نشوء الدول القطرية العربية المختلفة، صورة وظيفية مختلفة لعلاقة المجتمع الأهلي بالدولة: صورة التجزئة والحروب الأهلية والتفكيك المجتمعي اللامحدود .

أولاً: إشكالية المفهوم وإسقاطاته في الواقع العربي

تواجه الباحث عند تعامله مع مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر صعوبات عدة منها (حسنين توفيق ابراهيم ، 285) :
أ- ضعف التأسيس النظري للمفهوم، وذلك على الرغم من شيوع استخدامه، ومثل هذا الأمر يفرز العديد من النتائج السلبية منها: الانتقائية في نقل المفهوم، والتحيز في استخدام المفهوم، والمبالغة في قيمة المفهوم.

ب - الاختلاف في تكيف طبيعة مفهوم المجتمع المدني. ويبدو أن إحدى الصعوبات في التوصل إلى مواقف مشتركة في موضوع المجتمع المدني، كما هو الحال في كل المواضيع السياسية والاجتماعية التي تتعلق بالوطن العربي، نابعة من انعدام التحديات الدقيقة للمصطلحات التي نستخدمها، ومن ثم عدم ثبات المعنى، والحديث عن أمور مختلفة، مع الاعتقاد أننا نتحدث عن أمر واحد، وينبع هذا من (برهان غليون: 733)، : جدة استخدام هذه المصطلحات المنقولة عن ثقافة أخرى، ومن ثم افتقار مستخدميها أنفسهم إلى معرفة جميع المعاني والسباقات التي ارتبطت بها واختزاها عادة إلى معنى ضيق واحد

يستجيب للحاجة الطارئة لاستخدامها أولا، ومن التبدل السريع في المضمون النظري للمصطلح الناجم عن تبدل التجربة العلمية السريع أيضا لمجتمعاتنا ثانيا، ومن السياق الجديد الذي تستخدم فيه، والذي يرتبط ارتباطا كبيرا في مجتمعاتنا الراهنة بالسجال السياسي العقيدي والعملية ثالثا.

وقد عكست هذه الإشكاليات ونتائجها نفسها في استخدامات متعددة للمفهوم (باروت محمد جمال، 1995: 12)، ، فالبعض يستخدمه وما يرتبط به من مؤسسات اجتماعية خاصة كمقابل للدولة وما يرتبط بها من مؤسسات اجتماعية عامة، والبعض يستخدمه كمقابل للدين بحيث يجب فصل الدين عن الدولة، أي إعلان مبادئ العلمنة الكاملة كأحد المدخلات لبناء المجتمع المدني. على أن هذا المفهوم كمال أوجه ، الأمر الذي يخلق قدرة من الغموض عند التعامل معه. وفي مواقف متباينة بشأن وجود المجتمع المدني أو عدمه في الوطن العربي، ويمكن في هذا المقام التمييز بين موقفين: الأول يقول بوجود المجتمع المدني مع بعض التحفظات، بينما ينفي الآخر وجود المجتمع المدني في الخبرة والفكر العربي وحججهم في ذلك ما يلي:

1- إن مفهوم المجتمع المدني بمعناه الحديث مرتبط أساسا بواقع

التطور السياسي في الغرب الصناعي الرأسمالي، وإن تكونه، لم يكن ممكنا إلا نتيجة حصول جملة من الثورات الوطنية والاجتماعية والمعرفية. ثورات كانت تعمل مجتمعة ومتضافرة على إحداث نقلة

كيفية في تعامل العقل مع أمور الفكر وشؤون الحياة السياسية والمجتمع. ويرى اليوم أكثر من مفكر عربي أن هذه النقلة الكيفية التي تمس البنى الذهنية لم يتم تحققها بعد لأسباب عديدة، ويختلفون في تقويمها وإعطاء الأولوية فيها لهذا السبب أو ذاك، ولكنهم يجمعون على غيابها (العلوي سعيد بن سعيد، 1989: 171).

2 - النشأة الخارجية للدولة القطرية العربية وتسلسلها تاريخيا، لم تهيم التربية الملائمة لنمو المجتمع المدني، فضلا عن أنها لم تؤسس دولة ملتزمة بمجتمعها. كما أن تفكك أو اصرار المجتمع التقليدي لم يعقبه تكون مجتمع مدني حقيقي. ومن هنا أصبحت الدولة هي المهيمن الأكبر، أي تقليص الهامش الممكن للعمل السياسي المستقل الذي لا يستمد شرعيته من زبونته للدولة، وإن هذا هو الذي يفسر هشاشة التنظيم الحزبي والنقابي، وكل أنواع التنظيمات الأهلية الأخرى (أومليل علي، 1987: 18). . يقابل ذلك اتجاه يؤكد على التلازم التاريخي بين الدولة ومؤسسات المجتمع في بعض الأقطار العربية، فهو ميزة من مميزات دول المغرب العربي. على هذا، لن يكون من الممكن استخدام المفهوم بصورة عملية والاستفادة منه في التحليل النظري للمجتمع العربي من دون تحريره من اختلاطات ثلاثة:

الاختلاط الأول: هو الذي يجعل من المجتمع، وهو الأمر البارز

في كل النقاشات الدائرة اليوم، رصيد قيم الحرية والتحرر، ويضعه في

موضع النقيض من السلطة والدولة وما تنطويان عليه بداهة من القيم الاستبدادية .

الاختلاط الثاني : نابع من مطابقة مفهوم المجتمع المدني مع مفهوم الشأن الخاص المتعلق بالفرد وحياته الشخصية مقابل الشأن العام والدولة التي تهتم بالأمر الوطني. وفي هذا المنظور يصبح التحرر والتقدم في اتجاه الديمقراطية رهين العودة إلى الفردية وسيطرة المصلحة الشخصية .

الاختلاط الثالث: نابع من محاولة جديدة لوضع المجتمع المدني في مقابل المجتمع الأهلي. ومصدر هذه المحاولة توظيف هذا المفهوم توظيف سياسية في وجه التيارات أو الحركات التي ينظر إليها كتيارات أو حركات حاملة للقيم التقليدية. وفي هذه الحالة يكون المجتمع المدني مطابقة للتنظيمات والبنى الحديثة من حزبية ونقابية وتنظيمات نسائية، ويستخدم في هذا السياق كآلة حرب ضد بنى المجتمع القديمة الدينية أو القبلية أو الجهوية . (برهان غليون، 1993: 713)

ثانيا : المفهوم في الفكر العربي المعاصر

إن الاستعمال الشائع لمفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي، يطرح في تحددات متباينة : بنية ومضمونة. ففي إطار البنية، يذهب بعض الكتاب إلى جعل المفهوم مفتوحا لیتضمن بنى ومؤسسات تقليدية وحديثة، ويعرف على أنه مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطة بين العائلة، باعتبارها الوحدة

الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى، بمعنى أنه بشكل عام كل التنظيمات الخاصة المرتبطة بالدولة وخارج إطار العائلة (الصبيحي أحمد شكر، 2000: 28)، هذه التنظيمات في تحديدها للمجتمع المدني متأثرة بالمفهوم الهيجلي للمجتمع المدني. قسم آخر يحصر المفهوم بالبنى الحديثة، إنها مجتمع متمدن، أي قرين الحداثة. وفي هذه الحالة يعرف بأنه (مجملة التنظيمات غير الإرثية وغير الحكومية التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها) (إبراهيم سعد الدين، 1991: 242)، وبأنه كذلك المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفرادها على أساس الديمقراطية. بمعنى المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية تحترم فيه حقوق المواطن، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، في حدها الأدنى على الأقل. إنه، بعبارة أخرى المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات (بالمعنى الحديث للمؤسسة: البرلمان والقضاء المستقل والأحزاب والنقابات والجمعيات) (الجابري محمد عابد، 1993: 05)، اتجاه آخر يطرح المفهوم في شكل مجموعة قيود تحد من سلطة الدولة ومجموعة ضوابط تكبح تدخل أجهزتها الإدارية والأمنية وتقوم ضد نفوذها الممتد إلى مجالات متعددة. إنه لا يتمايز من الدولة فحسب، بل يواجهها ويواجهها ويعارضها، وقد تصل معارضته إلى حد التناقض التناحري في ظروف معينة وفي حالات محدودة (العظم صادق جلال،

1995: 173)، . وهذا يعني أن تنامي دول المجتمع المدني لا ينطلق من كونه يعبر عن مؤسسات تنشأ في هذا المجتمع أو ذاك، في هذا القطر أو ذاك، أو كأفكار يتم العمل على إعادة إنتاجها وتعميمها، بل كروية تتعلق بمشروع للتحديث، مشروع لتجاوز إشكاليات الأنظمة السياسية العربية الملزمة لنشأة الدولة القطرية العربية .

ويذهب فريق آخر إلى تحديد المفهوم بدلالة عناصره، ويرى أنه ينطوي على العناصر التالية:

العنصر الأول: فكرة «الطوعية» باعتبارها إحدى الأفكار التي تشير إلى مجموعة من الظواهر المهمة في تكوين التشكيلات الاجتماعية المختلفة.

العنصر الثاني: فكرة المؤسسة، وما تشير إليه من فكرة المؤسسات الوسيطة التي تشير بدورها إلى ضرورة توظيفها في سياق العلاقة السياسية والعلاقة الاجتماعية.

أما العنصر الثالث: فيتعلق بالغاية والدور، هذه التكوينات يجب أن تتسم بالاستقلال عن السلطة السياسية، إلى جانب الجمعية. فالعمل الجماعي يعد أقوى تأثيراً وأكثر فاعلية من العمل الفردي. (اسماعيل سيف الدين عبد الفتاح ، 2000: 294).

وأخيراً، المفهوم باعتباره منظومة، إضافة إلى كونه مفهومة حضارية، وفق التصور الذي يجعل منه رافداً ضمن المشروع الحضاري. ما انتهى إليه هذا الاتجاه يقارب مضمون المفهوم في الفكر الغربي، رغم

التحفظات التي يبيدها على عملية نقل المفهوم أو استنباته أو استزاعه في الفكر العربي.

اتجاه آخر يعتبر إشاعة استخدام مفهوم المجتمع المدني، تعين على إصابة الهدفين التاليين:

الهدف الأول: الدفاع عن الطابع التعاقدي للدولة، وهو عمل يقتضي الدفاع عن مطلب المشاركة والتبادل بالصورة التي تؤدي إلى تقليص آلية السيطرة والإكراه التي يمارسها الكثير من الدول القطرية العربية، فيتحول الدفاع عن المفهوم إلى جزء من الدفاع عن مشروع الديمقراطية في الوطن العربي.

الهدف الثاني: إن ترسيخ كل ما يسمح بتوسيع دائرة المجتمع المدني في مجال الذهنيات ومجال الممارسة الاجتماعية يعد بمثابة وسيلة للمساهمة في استبعاد كل ما يمكن أن يحول النسبي إلى المطلق والتاريخي إلى الطوباوي. (الصبيحي أحمد شكر، 2000: 30)

وفي ضوء ما تقدم نقول إن مفهوم المجتمع المدني لا يخلو من ميل إيديولوجي، ومن غايات عملية سياسية، توظيف سياسي، وأنه لم يشكل في تطوره الحديث كلا واحدا ومنسجما، حتى بالمعنى الليبرالي، فإنه كان ساحة تتنازع فيها الأهواء والمصالح. والمهم في الأمر ليس فقط تكويناته سواء كانت تقليدية أو حديثة، إنما هو بالدرجة الأولى قيم سلوكية تنطوي على قبول الاختلاف، وحق الآخرين في تكوين منظمات أو مؤسسات تحقق مصالحهم المادية والمعنوية وتحميها وتدافع

عنها، والالتزام في إدارة الخلاف بالوسائل السلمية المتحضرة، أي ينبغي أن تسود قيم المجتمع المدني، وهي قيم: الاحترام والتسامح والتعاون والتكافل والتنافس الشريف والصراع السلمي.

وبهذا يمكن القول إن المجتمع المدني يمثل نمطا من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارجا قليلا أو كثيرا عن سلطة الدولة، وتمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها وسائط تعبير ومعارضة بالنسبة إلى المجتمع تجاه كل سلطة قائمة... فهو إذن مجمل البني والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة إلى هيمنة السلطة. (وناس المنصف، 1996: 195)،

علاقة الدولة والمجتمع المدني في العالم العربي :

العديد من الأدبيات السياسية التي اهتمت بهذا النوع من الدراسات تكشف أن واقع المجتمع المدني العربي يؤكد أنه لا يعدو إلا أن يكون مجرد واجهة الإصلاحات شكلية اعتمدها النظم السياسية العربية من أجل التعبير عن ديمقراطية الواجهة حتى تضمن للنخبة الحاكمة الاستمرار والاستقرار فالمجتمع المدني وان كان وسيطا بين المجتمع والدولة في الغرب، إلا أنه في الحالة العربية يعاني تبعية مطلقة للدولة جعلت منه مجرد مؤسسات شكلية ذات أدوار مناسباتية لا تتعدى خدمة السلطة وفق ما تريده السلطة

وهذا ما أشار إليه عابد الجابري في كتابه الديمقراطية وحقوق الإنسان حينما قال: وهكذا فالدولة، أعني السلطة الحاكمة هي التي أنشأت لنفسها المؤسسات التي تحتاج إليها، وهي التي تغذيها وتوجهها وتمنحها السلطة والنفوذ، هذه الدولة تبتلع المجتمع المدني فلا تترك مجالاً للقيام بمؤسسات خارج الدولة، فكل المؤسسات هي امتداد للمؤسسة الأم: الدولة (الجابري محمد عابد ، 1993: 110)،

وهو نفس الأمر الذي ذهب إليه الدكتور حسنين توفيق إبراهيم في كتابه النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، حيث اعتبر أن تحليل واقع المجتمع المدني في الدول العربية يقود إلى نتيجة مفادها ضعف دور المجتمع المدني، وذلك بسبب نزوع الدولة نحو الهيمنة عليه والحد من استقلاله، و تدخلها المستمر في شؤونه من خلال فرض الكثير من القيود السياسية والأمنية والإدارية والمالية عليه، مما يحد من فاعليته ويجعله مجرد امتداد للمؤسسات الرسمية في العديد من الحالات (إبراهيم حسنين توفيق ، 2000: 18)،

كما اعتبرت الدكتورة ثناء فؤاد عبد الله أن جوهر مشكلة المجتمع المدني العربي تتركز في انتشار سلطة الدولة في كل مجالات الحياة المجتمعية في إطار مشروع شمولي الدولية المجتمع... أما برهان غليون فيصف علاقة المجتمع والدولة بقوله: أصبحت الدولة مؤسسة خاصة، توظف سيطرتها المطلقة وتغلغلها في كل ثنايا المجتمع من أجل خدمة مصالح الفئة الحاكمة وليس من أجل تعظيم المصالح العامة.

وصارت تنظر إلى أي حركة أو إشارة تصدر عن المجتمع المدني على أنها معارضة سياسية ورفض لسلطة الدولة وتهديد مباشر لوجود الأمة والقومية والثورة. ودفعها ذلك إلى الانكفاء بشكل أكبر على نفسها وقواها الردعية الخاصة وتنميتها، وبالتالي تخصيص القسم الأكبر من موارد الدولة لا لتوفير حاجات المجتمع وإنما إلى تعظيم وسائل القضاء عليه، ولذلك فقد اعتمدت في علاقتها مع المجتمع المدني على ثلاث مسارات (فؤاد عبد الله ثناء، 2004: 284-285)،

- القضاء على المعارضة السياسية أو إضعافها

- إخضاع المؤسسات الاجتماعية من أجل خدمة مصالح الدولة

- القضاء على الأسس المادية لمؤسسات المجتمع المدني الحديث

كالنقابات العمالية والأحزاب السياسية ومؤسسات التربية والدين ووسائل الإعلام. إلخ كل ذلك ساهم في إضعاف فعالية مؤسسات المجتمع المدني.

ومن المؤكد أن غياب علاقة صحية صحيحة بين الدولة والمجتمع المدني في الوطن العربي إنما يعكس في جانب مهم منه مسألة جوهرية تتمثل في مشكلة بناء الدولة في الوطن العربي، فهذه الدولة تعاني أزمة حقيقية تتمثل أبرز ملامحها في عدم اكتمال عملية بنائها المؤسسي، وضعف وهشاشة أجهزتها ومؤسساتها على الرغم من تضخمها، وشخصنة الدولة ففي كثير من الأحيان تتماهي الدولة في شخص الحاكم بكل ما يترتب عن ذلك من آثار سلبية، فضلا عن غلبة الطابع

التسلطي / الاستبدادي على أجهزة الدولة وسياساتها (إبراهيم حسنين توفيق ، 2000: 231-232)،

فالدولة العربية الراهنة حسب الدكتور عبد الله العروي ممزقة بين نمطين سلطاني مملوكي، وبيروقراطي عقلاني، وهي تتظاهر كذلك في كل ما. أما سبب التمزق في آلية التي تفصل السياسة عن المجتمع المدني، والسلطة السياسية على النفوذ والقوة المادية والمعنوية الفعلية في المجتمع، والدولة عن الفرد (غليون برهان ، 2003: 121)،

والمجتمع المدني لا يمكن أن ينمو ويتطور إلا في ظل دولة ديمقراطية وهذا ما تفتقده الحالة العربية التي تنتشر فيها الأنظمة التسلطية التي تعتمد على الهيمنة والسيطرة على كل القواعد المجتمعية بما فيها تنظيمات المجتمع المدني، هذه الهيمنة المطلقة للدولة على تنظيمات المجتمع المدني في المنطقة العربية أدى إلى إضعاف هذه الأخيرة وفقدانها للفاعلية اللازمة في ربط السلطة بالمجتمع، ونتيجة للطبيعة الريعية للدولة العربية فقد اعتمدت على المداخل الريعية من أجل بسط سيطرتها ونفوذها وترميم شرعيتها بشراء السلم الاجتماعي والحفاظ على الاستقرار السياسي، ولذلك كانت علاقة النخب الحاكمة بالمجتمع عموماً وبالمجتمع المدني خصوصاً علاقة زبونية *une relation clienteliste* وصارت تنظيمات المجتمع المدني في المنطقة العربية خادمة للسلطة وليس مدافعة عن الشعب

الخاتمة:

على ضوء ما سبق ذكره فالملاحظ ان مفهومنا الدولة و المجتمع المدني في المجال العربي يواجهان صعوبات وأزمات سواء على الصعيد الإستمولوجي المعرفي أو حتى الثقافي والاجتماعي الملامس لواقعهما منذ ظهور هذين المفهومين في الأفق العربي من إشكالات و الإختلاطات الإستمولوجية وسياقاتها الإيديولوجية والسياسية التي زادت من تعقيد الوصول إلى نموذج أو أساس واضح تبنى على أساسه السمات التي تعطي للدولة والمجتمع المدني هويتها وطابعها العربي الخالص خارج عن التصور الغربي لهاته المفاهيم وهذا الأمر التي برزت نتائجه كإسقاطات واضحة المعالم في البنى المؤسساتية التي تمثل الدولة و البنى الإجتماعية الممثلة للمجتمع المدني في تحديد ماهياتها و أهدافها و حتى علاقاتها ببعضها .

قائمة المراجع:

- إبراهيم حسنين توفيق ، (2000). التعلم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها ، ط2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- إبراهيم حسنين توفيق ، (2000). بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية، ورقة قدمت إلى : المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- إبراهيم سعد الدين ، (1991). تأملات في مسألة الأقليات القاهرة ، الكويت: مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية دار سعاد الصباح.

- إسماعيل سيف الدين عبد الفتاح وآخرون ، (2000). **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الأنصاري محمد جابر ، (1999). **التأزم السياسي عند العرب و سوسيولوجيا الإسلام مكونات الحالة المزمنة** ، ط2. القاهرة: دار الشروق.
- أومليل علي ، (1987). **حول أسباب العنف السياسي، ورقة قدمت إلى : العنف والسياسة في الوطن العربي، تحرير أسامة الغزالي حرب ، عمان: منتدى الفكر العربي.**
- الأيوبي نزيه ، (2010). **تضخيم الدولة العربية السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة: أحمد حسين** ، ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- باروت محمد جمال ، (1995). **المجتمع المدني مفهوما وإشكالية** ، حلب: دار الصداقة
- الجابري محمد عابد ، (1993). **إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي** ، المستقبل العربي. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 15 العدد 167 ص ص 4- 15
- الجابري محمد عابد ، (1994). **فكر ابن خلدون العصبية والدولة**، ط6، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.
- الشرجي عادل مجاهد وآخرون ، (2011). **أزمة الدولة في الوطن العربي** ، ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الصبيحي أحمد شكر ، (2000). **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** ، ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- العلوي سعيد بنسعيد وآخرون ، (1989). **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي** ، ج1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- بن منظور بن مكرم جمال الدين (1956). لسان العرب، المجلد 11 ، مادة :د بيروت: دار واصل .
- غليون برهان ، (2003). المحنة العربية: الدولة ضد الأمة ، ط3. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- غليون برهان ، (1995). حوارات من عصر الحرب الأهلية ، عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- غليون برهان و آخرون ، (1992). المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- فؤاد عبد الله ثناء ، (2004). آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- وناس المنصف وآخرون ، (1996). الأزمة الجزائرية :الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الناصريّة